وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثالث 2019

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في يناير 2020

نبذة عامة

انتعاش القطاع غير النفطي

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

استمر الأداء الإيجابي لاقتصاد مملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2019 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.6% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018، مدعوماً بانتعاش ملحوظ في عدد من القطاعات غير النفطية والتي جاءت نتيجة لمبادرات دعم التنوع الاقتصادي لمملكة البحرين في إطار رؤيتها الاقتصادية 2030، وبالتوازي مع تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي الذي يسهم في تعزيز استقرار الوضع المالي لمملكة البحرين ومواصلة الحفاظ على النمو الاقتصادي الإيجابي وتنوعه.

- **بلغ معدل النمو الحقيقي[1] لاقتصاد مملكة البحرين نسبة 1.6% في الربع الثالث من عام 2019**، وهو ما يمثل تسارعاً ملحوظاً مقارنة بنسبة النمو المسجلة في الربع الثاني من عام 2019[2] والتي بلغت 0.3%. وفي حين سجل القطاع النفطي تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1%، تحسن أداء القطاع غير النفطي مسجلاً نمواً بلغت نسبته 2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

- **بلغ معدل النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين نسبة 1.4% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019**. متفوقاً بذلك على النسبة المسجلة لنفس الفترة من العام 2018 والتي بلغت 0.7%.

- **دفعت الصناعات التحويلية عجلة النمو الاقتصادي للربع الثالث تزامناً مع افتتاح خط الصهر السادس لشركة المنيوم البحرين (ألبا)**، حيث نما القطاع بنسبة 4.1% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 بعد أن شهد تراجعاً طفيفاً خلال النصف الأول من العام 2019. وكان قطاع المواصلات والاتصالات الأسرع نموا في هذا الربع مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 6.4%، فيما تابع قطاع الفنادق والمطاعم أدائه المتميز ليحرز نمواً سنوياً بلغت نسبته 6.3%.

- **بوادر إيجابية لتحسين الأوضاع الاقتصادية الإقليمية**. على الرغم من استمرار التزام الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها بمعدلات إنتاج نفط منخفضة، إلا أن انتعاش القطاعات غير النفطية يبشر باستمرار النتائج الإيجابية لنمو اقتصاد تلك الدول. كما عادت الثقة للأسواق العالمية بعد الإعلان عن التوصل لاتفاقيات مبدئية لحل أزمة التجارة العالمية.

[1] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي بالأسعار الثابتة
[2] راجعت هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2019. جميع بيانات العام 2019 تقديرية.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2017	تقديرات 2018	توقعات 2019	توقعات 2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	4.1%	1.7%	2.1%	2.7%
القطاع غير النفطي	5.2%	2.3%	2.3%	3.1%
القطاع النفطي	-0.7%	-1.3%	1.4%	0.5%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	10.2%	6.5%	3.1%	5%
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	1.4%	2.1%	1%	2.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.5%	-5.9%	-3.2%	-2.0%
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي (%)	-10.0%	-6.3%	-4.7%	-3.9%
خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)	54.1	71.3	63.4	62.0

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية[3]

الاقتصاد العالمي

يعاني الاقتصاد العالمي من ركود اقتصادي على الرغم من تبني العديد من الدول لسياسات نقدية مرنة. وقد ساهمت التطورات الإيجابية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية عن توصلهم لاتفاق جديد للتبادل التجاري وخفض الجمارك، في التخفيف من وطئ الركود الاقتصادي المتوقع. حيث عادت الثقة للأسواق العالمية بعد الإعلان عن التوصل لاتفاقيات مبدئية حول "المرحلة الأولى" من الصفقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين. حيث تتضمن الاتفاقية الجديدة استبعاد فرض أي رسوم جديدة على السلع من الدولتين، وإلغاء الرسوم الأمريكية على السلع الصينية على عدة مراحل، وفي المقابل ستزيد الصين وارداتها من الولايات المتحدة وخصوصاً وارداتها من المنتجات الزراعية الأمريكية.

وفيما يخص الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد حافظ النمو الاقتصادي الايجابي على وتيرته السابقة مسجلاً نسبة نمو سنوي بلغت 1.9% في الربع الثالث من عام 2019، متماشياً بذلك مع نسبة النمو المسجلة خلال الربع الثاني من عام 2019 والتي بلغت 2.0%. وتشير التوقعات على المدى القريب إلى التمسك بالسياسة النقدية بعد قرارات خفض نسبة الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2019.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية، فتأمل الحكومة في تحقيق نمو ايجابي بنسبة 6% في العام 2020، بعد أن نجحت في تحقيق نمو بنسبة 6.2% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، وتتوقع الحكومة أن تساهم زيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية في دفع عجلة النمو.

أما على صعيد أسعار النفط الخام (برنت)، فقد استمرت بالتفاوت ما بين 60-65 دولار أمريكي للبرميل. وأكدت الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها تمسكها بخفض مستويات انتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك لخلق التوازن في السوق الذي يواجه تدنياً في الطلب. كما أدى تراجع الخطر الناتج عن توتر العلاقات الاقتصادية لتعافي أسعار النفط مع نهاية العام 2019.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

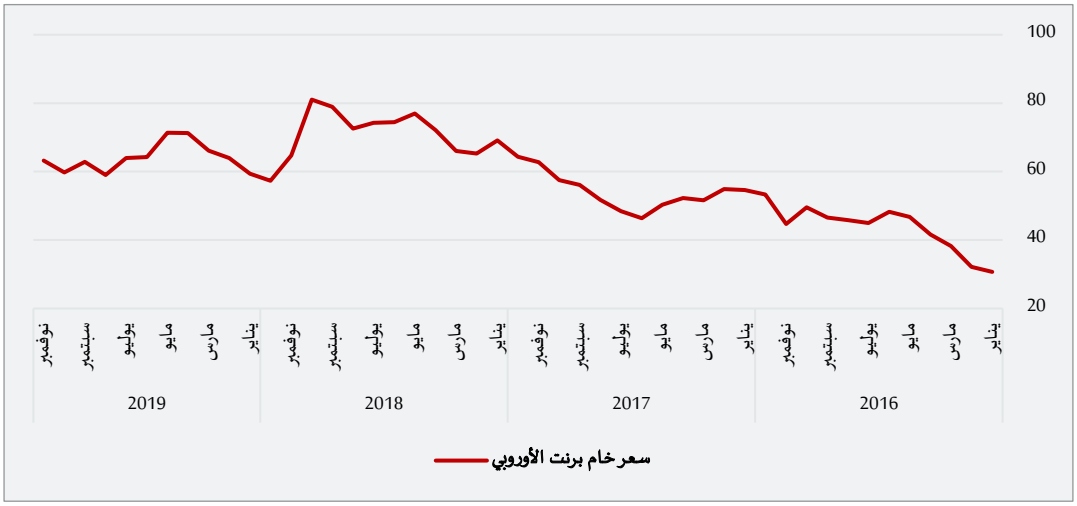

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

[3] بحسب المعلومات المتوفرة في وقت صدور هذا التقرير.

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

استمر النمو المستقر لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في مستويات تعتبر منخفضة مقارنة بالنتائج السابقة، نتيجة خفض معدلات إنتاج النفط بحسب ما اتفقت عليه الدول الأعضاء التابعة لمنظمة أوبك وحلفاؤها.

أوضحت نتائج مؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث من عام 2019 الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الثالث من العام 2018، بسبب تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 6.5% على الرغم من نمو القطاعات النفطية بنسبة 3.6%. وفي الإمارات العربية المتحدة، قدّر المصرف المركزي النمو الحقيقي للاقتصاد في الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 1.3%، مع توقعات بنمو الناتج المحلي النفطي وغير النفطي بنسبة 2% و0.9% على التوالي.

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 1.6% خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام 2018، حيث عكس هذا النمو الانتعاش الملحوظ الذي شهدته القطاعات غير النفطية والتي سجلت نمواً سنوياً بنسبة 2%. أما فيما يخص القطاع النفطي، فقد كانت نتائجه متماشية مع العام السابق، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1%. وبذلك تستمر القطاعات غير النفطية في دعم عجلة النمو الاقتصادي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

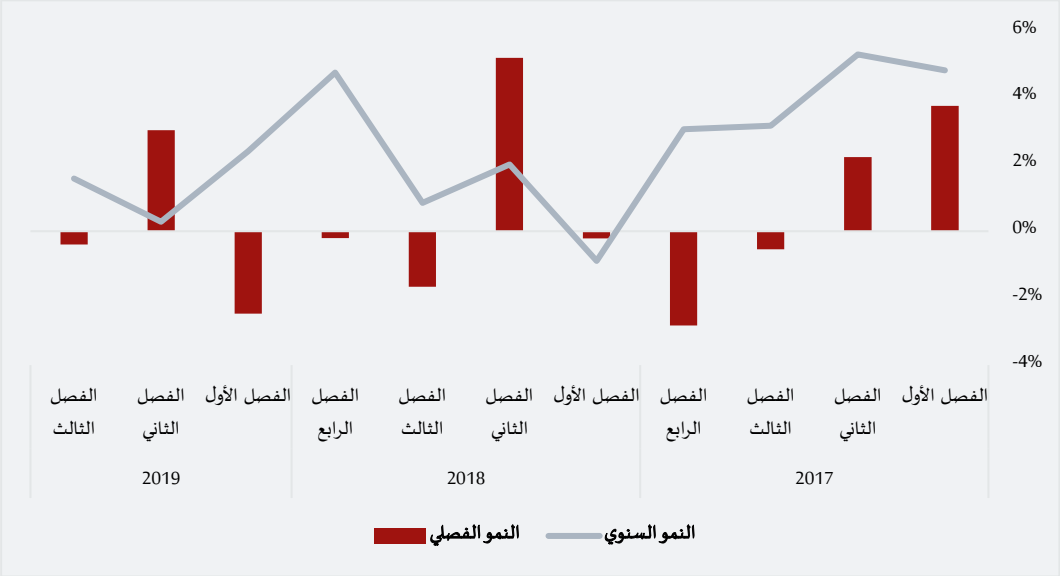

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

حققت القطاعات غير النفطية نمواً سنوياً بلغت نسبته 2% خلال الربع الثالث من العام 2019. حيث سجل قطاع المواصلات والاتصالات أسرع نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بين القطاعات غير النفطية خلال الربع الثالث من العام بنسبة نمو سنوية بلغت 6.4%. واستفاد قطاع المواصلات من النتائج التي حققتها شركة طيران الخليج (الناقلة الوطنية) مع ارتفاع إجمالي إيراداتها الفصلية بنسبة 6.5% خلال الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مدعوماً بالتوسع في شبكة وجهات الشركة وفي اسطول طائراتها. أما بالنسبة لقطاع الاتصالات ووفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات، فقد شهدت مملكة البحرين زيادة سنوية قدرها 5.9% في اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند) حيث بلغ عدد الاشتراكات 2.33 مليون اشتراك مع نهاية الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، محققاً معدل انتشار بنسبة 155%.

واستمر قطاع الفنادق والمطاعم بتحقيق معدلات نمو عالية، حيث نما القطاع بنسبة 6.3% على أساسٍ سنوي خلال الربع الثالث من عام 2019. وشهد الربع الثالث مرور 3.7 مليون زائر على جسر الملك فهد، بارتفاع نسبته 0.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين فاق عدد الزوار عن طريق مطار البحرين الدولي 800,000 زائراً بنمو قدره 2.9% مقارنة بالعام السابق. وارتفع إجمالي عدد الليالي السياحية بنسبة 22% خلال الربع الثالث لتصل إلى 3.5 مليون ليلة، كما ارتفع متوسط مدة إقامة السائح بنسبة 63%. وفيما يخص نسبة الإشغال في الفنادق، فقد بلغت نسبة إشغال فنادق الخمس والأربع نجوم 51% و48% على التوالي خلال الربع الثالث.

كما شهد الربع الثالث تعافي قطاع الصناعات التحويلية من التراجع المؤقت الذي سجله خلال الفترات السابقة من العام 2019 وبذلك سجل نمواً سنوياً بنسبة 4.1%. يأتي ذلك تزامناً مع التشغيل الكلي لخط الصهر السادس بشركة ألبا والذي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتدشينه في شهر نوفمبر 2019. وبينت نتائج شركة ألبا للربع الثالث من عام 2019 ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 22% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع إجمالي إنتاج الشركة بنسبة 53%.

واستمر الأداء الإيجابي لقطاع المشروعات المالية مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 1.8% وهو ما عكسته مؤشرات القطاع المالي التي ينشرها مصرف البحرين المركزي للربع الثالث من عام 2019، حيث نما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 8.4%، كما نمت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 4.9%، إلى جانب نمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 5.6%.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، فقد حقق قطاع التجارة نمواً سنوياً بنسبة 1.8% في الربع الثالث، كما شهد قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نموا بنسبة 2.7%، أما بالنسبة إلى قطاع البناء والتشييد فقد شهد نموا بنسبة 1.5% وهو ما عكسه ارتفاع عدد تراخيص البناء الصادرة خلال الربع الثالث بنسبة 3.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018.

من جهة أخرى تراجع أداء عدد من القطاعات في الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ومنها قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 7%. كما تراجع نمو قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 3.9% خلال نفس الفترة وهو ما كان متوقعاً مع انخفاض مصروفات الجهات الحكومية.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

	2018				2019			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفط الخام والغاز الطبيعي	-14.7%	0.8%	-1.5%	11.3%	-1.3%	9.2%	-0.8%	-0.1%
الصناعات التحويلية	2.7%	2.8%	1.3%	0.8%	1.9%	-3.2%	-0.5%	4.1%
البناء والتشييد	6.7%	6.6%	5.4%	3.9%	5.6%	2.9%	4.0%	1.5%
التجارة	-0.6%	-0.8%	-0.5%	2.1%	0.1%	1.3%	1.1%	1.8%
الفنادق والمطاعم	-2.7%	-6.1%	-1.4%	6.1%	-1.1%	10.7%	8.7%	6.3%
المواصلات والاتصالات	6.5%	3.7%	1.8%	4.0%	4.0%	0.0%	2.6%	6.4%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	4.1%	3.1%	3.1%	1.7%	3.0%	1.3%	1.7%	2.7%
الأنشطة العقارية	3.7%	3.0%	2.9%	1.5%	2.8%	-5.0%	-4.7%	-7.0%
المشروعات المالية	-0.1%	0.1%	0.8%	2.7%	0.9%	3.5%	2.6%	1.8%
الخدمات الحكومية	1.4%	2.1%	-2%	2.0%	0.9%	-2.1%	-4.1%	-3.9%
اخرى	-1.1%	5.6%	5.7%	24.2%	8.0%	16.6%	1.8%	12.6%
الناتج المحلي الاجمالي	**-0.9%**	**2.0%**	**0.4%**	**4.7%**	**1.7%**	**2.4%**	**0.3%**	**1.6%**
غير نفطي	*2.2%*	*2.3%*	*1.4%*	*3.4%*	*2.3%*	*1.1%*	*0.5%*	*2.0%*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وبالنسبة لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2019، فاستمر تصدر قطاع المشروعات المالية بنسبة مساهمة بلغت 16.7%، يليه كل من قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة تبلغ 14.9% وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة تبلغ 10.8%. كما ساهم قطاعي المواصلات والاتصالات وقطاع البناء والتشييد بنسب بلغت 7.9% و7.3% على التوالي.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2019 (%)

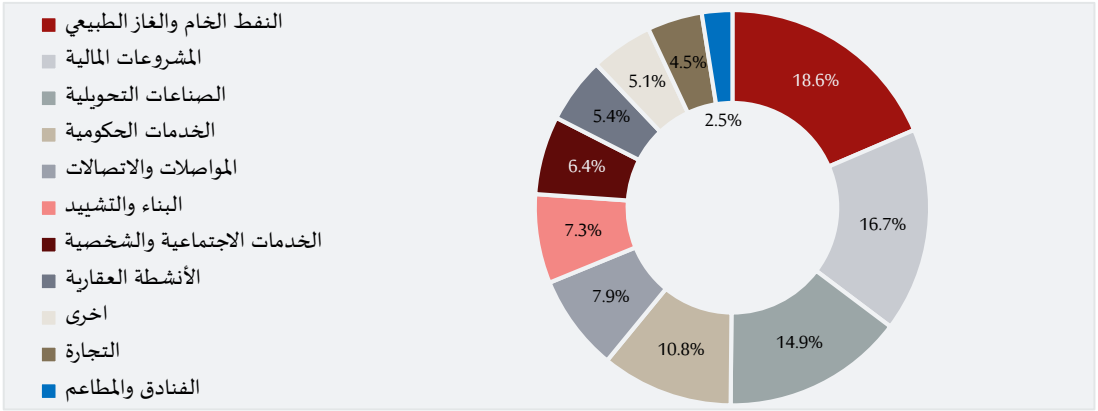

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

تماشى أداء القطاع النفطي خلال الربع الثالث من عام 2019 مع أدائه في العام الماضي، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1%، مع انخفاض إجمالي إنتاج النفط بنسبة 0.5% خلال نفس الفترة الزمنية حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 197,827 برميل في اليوم.

وبلغ متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 154,909برميل في اليوم، أي أقل من متوسط الإنتاج في الربع الثالث من عام 2018 بحوالي 4.2%. في حين بلغ متوسط إنتاج حقل البحرين 42,918 برميل في اليوم، مسجلاً زيادةً سنويةً بنسبة 3.2%.

من المزمع أن تبدأ شركة تطوير للبترول وشركة إيني الإيطالية بممارسة أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه في القاطع البحري رقم 1 شمالي مملكة البحرين، والذي تقدر مساحته بحوالي 2,800 كيلومتر مربع قبالة الساحل الشمالي للبحرين.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

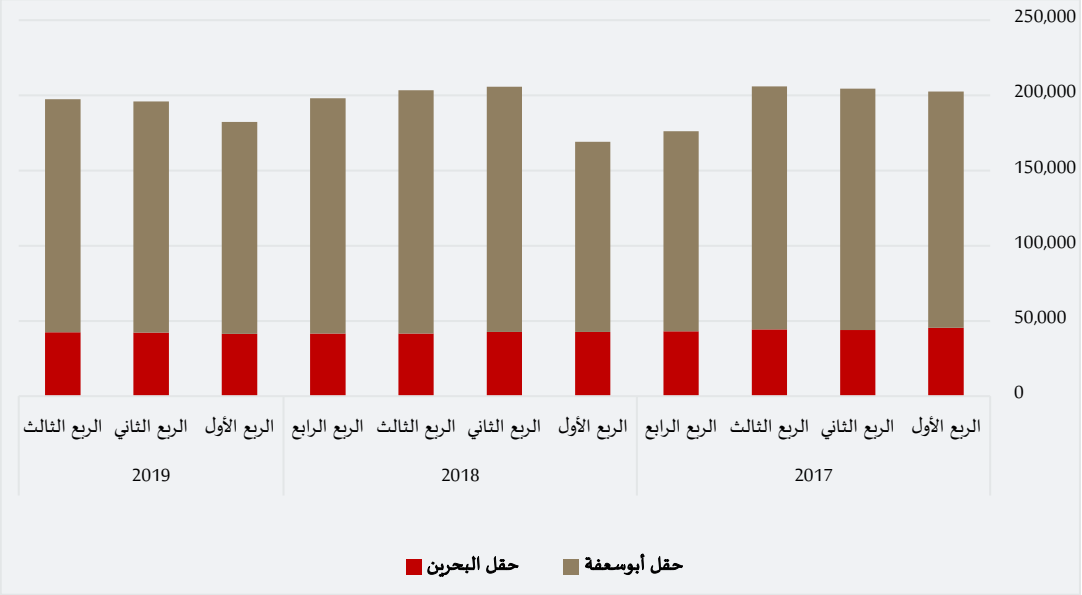

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

مشاريع البنية التحتية

واصلت مملكة البحرين تقدمها في استكمال مشاريع البنية التحية بشكل فاعل خلال الربع الثالث من عام 2019، خصوصاً المشاريع الممولة ضمن خطة برنامج التنمية الخليجي التي شهدت زيادةً متواصلةً، حيث بلغت قيمة المشاريع التي طرحت للمناقصة حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية بنسبة 6.3%. كما زادت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تم بدء العمل بها بنسبة سنوية بلغت 16.6% لتصل إلى ما يعادل 4.3 مليار دولار أمريكي، وارتفع إجمالي المبالغ المدفوعة بنسبة 39.3% لتصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي.

وشهدت المملكة تحقيق العديد من الإنجازات في عدد من المشاريع كان أهمها:

- افتتاح خط الصهر السادس بشركة ألبا رسمياً برعاية كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتاريخ 24 نوفمبر 2019. والذي جعل ألبا أكبر مصهر للألمنيوم في العالم وأكثرها سلامة، من خلال إضافة 540,000 طن متري سنوياً إلى إنتاج الشركة ليصل بذلك إجمالي الإنتاج إلى 1.54 مليون طن متري سنوياً. والجدير بالذكر بأن القيمة المخصصة لهذا المشروع -التي تعادل 3 مليار دولار أمريكي- تشمل تكاليف إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء رقم 5 والتي ستولد 1,792 ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

- تم توقيع اتفاقية بقيمة 11 مليار ريال سعودي (2.9 مليار دولار أمريكي) بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في نهاية شهر أكتوبر 2019 لمشروع المرحلة الانتقالية لجسر الملك حمد، الذي سيربط بين المملكتين بجسر ثانٍ موازٍ لجسر الملك فهد.

- شهدت مملكة البحرين إطلاق شركة البحرين الوطنية للبرودباند (BNET) في شهر أكتوبر 2019، وذلك بعد انفصال شركة الاتصالات الوطنية (Batelco) إلى كيانين. وستقوم شركة (BNET) بتقديم خدمات شبكة الاتصالات المتعلقة بالنطاق العريض إلى جميع شركات الاتصال المرخصة بمملكة البحرين.

- في شهر ديسمبر 2019، وافق مجلس الوزراء على مقترح بشأن تمويل مشاريع بقيمة 615 مليون دينار بحريني لتوسعة شبكات الماء والكهرباء بمملكة البحرين والمتعلقة بإتمام مشروع محطة الدور 2.

- تم في أواخر شهر نوفمبر 2019 تدشين محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بسعة تقدر بـ 3 ميغاواط من الطاقة الكهربائية من قبل شركة تطوير للبترول، ويتوقع أن تلبي المحطة حاجة 300 وحدة سكنية للطاقة.

- تم تعيين المقاول الرئيسي للبدء في عمليات بناء "مشروع النسيم" من قبل شركة ديار المحرق، حيث يغطي المشروع مساحة 328,000 متر مربع ويتضمن 300 فيلا و500 شقة سكنية، ومن المزمع اكتماله في الربع الثالث من عام 2021.

- تم افتتاح المرحلة الأولى لمشروع "ضاحية الرملي" الإسكاني والذي تقدر تكلفته بحوالي 58 مليون دينار بحريني وذلك بعد استكمال 94% من أعمال البنية التحتية. حيث تم تمويل المرحلة الأولى من المشروع ضمن مشاريع برنامج التنمية الخليجي، في حين سيتم تنفيذ المرحلة الثانية بالتعاون مع القطاع الخاص والتي ستشمل 3,200 شقة يستفيد منها 27،000 مواطن.

- ابرمت وزارة الإسكان في شهر ديسمبر 2019 عقود تنفيذ مشروع مدينة شرق سترة بقيمة 260 مليون دينار بحريني مع شركة هندسة الماكينات الصينية (CMCE) لبناء أكثر من 3,000 وحدة سكنية، وسيتم استكمال المشروع خلال 72 شهراً وتقسيط المستحقات على مدى 7 سنوات.

- تم استكمال 37% من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) مع نهاية شهر نوفمبر 2019، كما أعلنت الشركة تنفيذ حزمة من المشاريع بتكلفة 320 مليون دولار أمريكي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية. ومن المتوقع أن يتم استكمال المشروع في منتصف عام 2022.

التبادل التجاري

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث من العام 2019 حوالي 786.3 مليون دينار بحريني، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 6.2% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. حيث ارتفعت قيمة إعادة التصدير بشكل ملحوظ بنسبة 71.0% عن العام السابق لتبلغ 200.7 مليون دينار بحريني، بينما انخفضت قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بنسبة 6.0% عن نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 585.6 مليون دينار بحريني.

ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2019 حوالي 1.3 مليار دينار بحريني، مشكلةً انخفاضاً بنسبة 9.8% عن نفس الفترة من العام الماضي. وأدت نتائج حركة التبادل التجاري خلال هذه الفترة إلى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري غير النفطي، حيث انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 27.2% مع نهاية الربع الثالث من عام 2019.

التجارة غير النفطية (مليون دولار أمريكي)

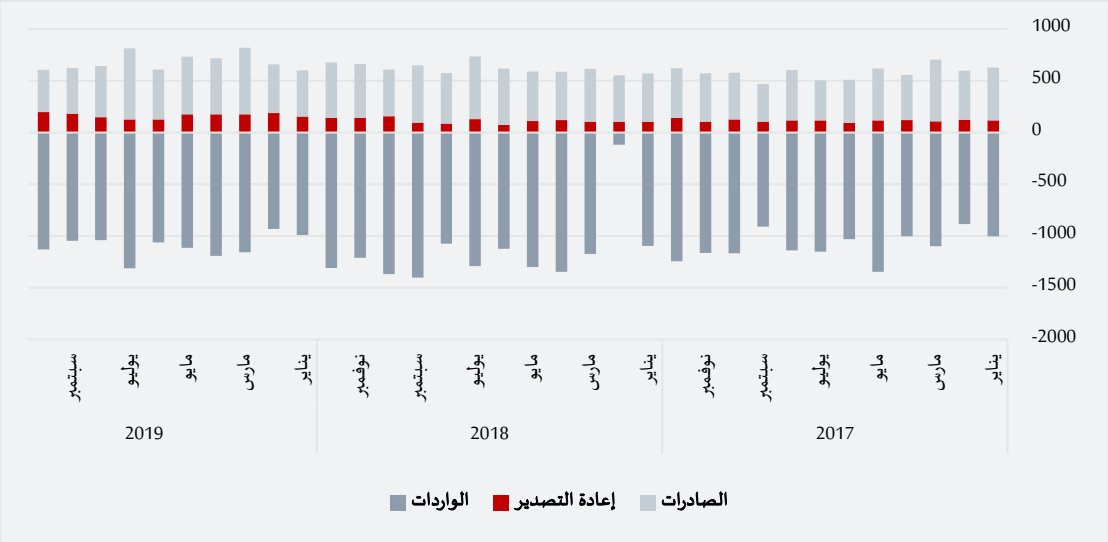

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

فيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2019:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات (%)
المملكة العربية السعودية	%22.46	جمهورية الصين الشعبية	%17.2
الإمارات العربية المتحدة	%16.27	أستراليا	%6.7
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.68	المملكة العربية السعودية	%6.4
جمهورية الصين الشعبية	%5.78	الإمارات العربية المتحدة	%6.0
هولندا	%5.59	الولايات المتحدة الأمريكية	%5.9

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك ضغوطاً خلال الربع الثالث من عام 2019، فبعدما تراجعت معدلات التضخم بنسبة 0.4% في شهر يوليو 2019، عاودت المعدلات في الارتفاع بنسبة 1.2% في شهر سبتمبر. واستمر مؤشر أسعار المستهلك بالتضخم في أكتوبر بالغاً 1.9% مقارنة بالعام الماضي.

وعكست بيانات مؤشر أسعار المستهلك تباين وتضخم أسعار "مجموعات الغذاء"، والتي شهدت ارتفاعاً من 2.4% في شهر يوليو 2019 إلى 5.4% في شهر أغسطس، قبل أن تعاود الانخفاض إلى 4.8% في شهر سبتمبر 2019. وعليه تعتبر "مجموعات الغذاء" المحرك الرئيسي للضغوط على الأسعار في الربع الثالث.

وبالمقابل، وكما هو الحال في دول المنطقة، استمر انخفاض الضغوط على أسعار العقارات، حيث سجلت "مجموعات العقارات والإيجارات" نمواً سالباً بنسبة 0.3% خلال الربع الثالث من عام 2019.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

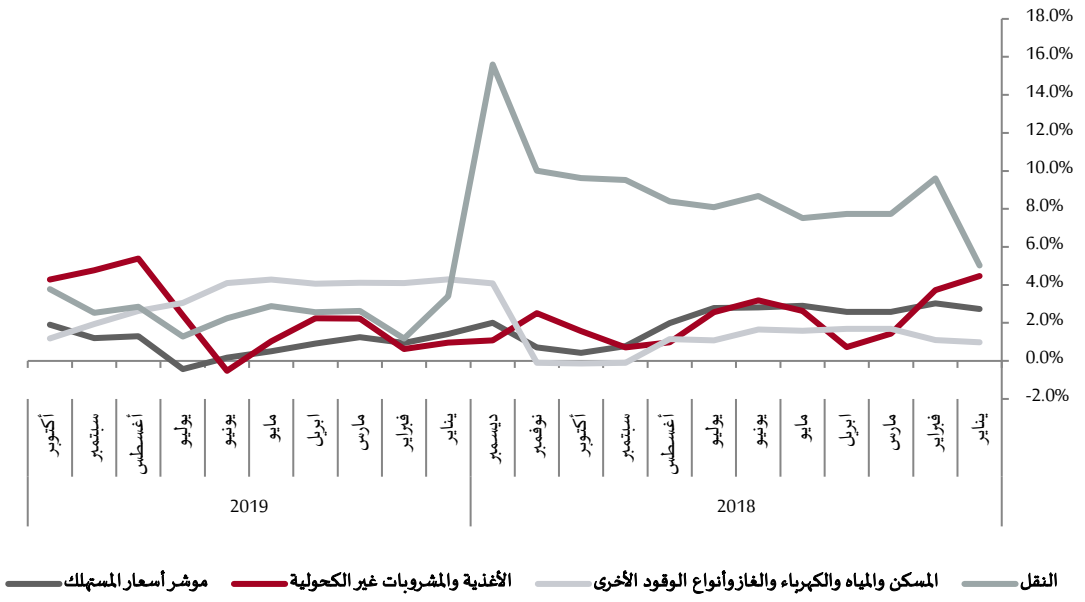

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استمر الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين في النمو، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 5.6% في شهر سبتمبر 2019. حيث بلغ إجمالي قيمة القروض والتسهيلات القائمة المقدمة من مصارف قطاع التجزئة ما يقارب 9.8 مليار دينار بحريني في نهاية الشهر، مقارنة بحوالي 9.3 مليار دينار بحريني في شهر سبتمبر من العام الماضي.

وأما بالنسبة إلى نمو معدل الإقراض في الأشهر الأخيرة، فيعزو ذلك إلى ارتفاع قيمة القروض الشخصية بنسبة سنوية تعادل 7.0% حيث بلغت قيمتها 4.3 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثالث، في حين ارتفعت قيمة القروض المقدمة إلى مؤسسات قطاع الأعمال إلى 5.2 مليار دينار بحريني وبنسبة سنوية تعادل 4.6%.، وقد شهدت قيمة القروض المقدمة لقطاع الصناعة نمواً سريعا بلغت نسبته 23.5% على أساس سنوي، في حين ازدادت قروض قطاع البناء والعقارات بنسبة 3.0%. وبالمقابل فقد انخفضت قيمة القروض المقدمة لقطاع التجارة بنسبة سنوية 4.7%، وكذلك انخفضت قيمة القروض المقدمة للفنادق والمطاعم بنسبة 23.3% عن العام الماضي. أما بالنسبة لإقراض بنوك التجزئة للقطاع الحكومي العام، فقد كان الإقراض مستقراً حيث بلغ 260.6 مليون دينار بحريني محققاً نمواً وقدره 1.5%.

ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة ودائع مصارف قطاع التجزئة 17.2 مليار دينار بحريني في نهاية شهر سبتمبر 2019، مسجلة انخفاض نسبته 3% عن نفس الفترة من العام الماضي، ففي حين حققت ودائع الدينار البحريني نمواً بنسبة 7% خلال نفس الفترة، تراجعت ودائع العملات الأجنبي بنسبة 13.9%.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

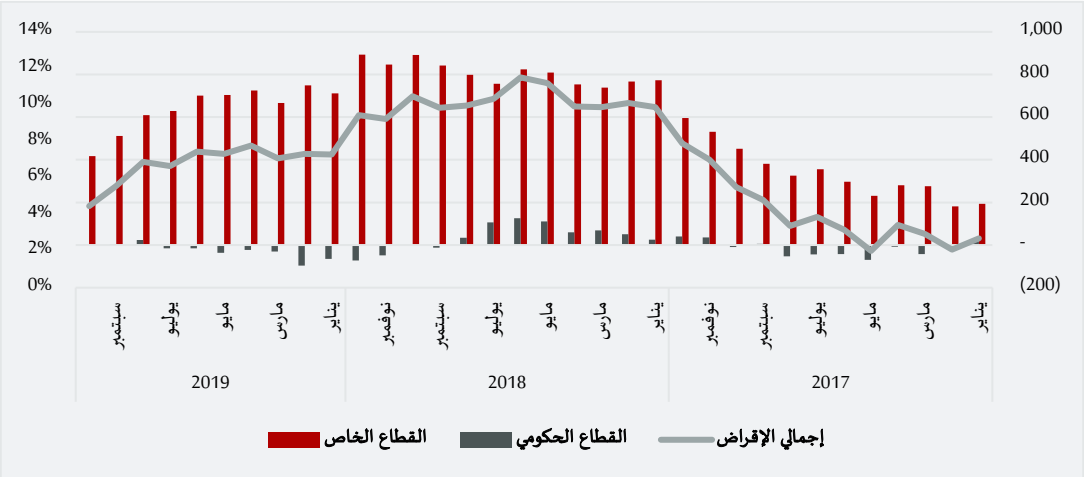

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

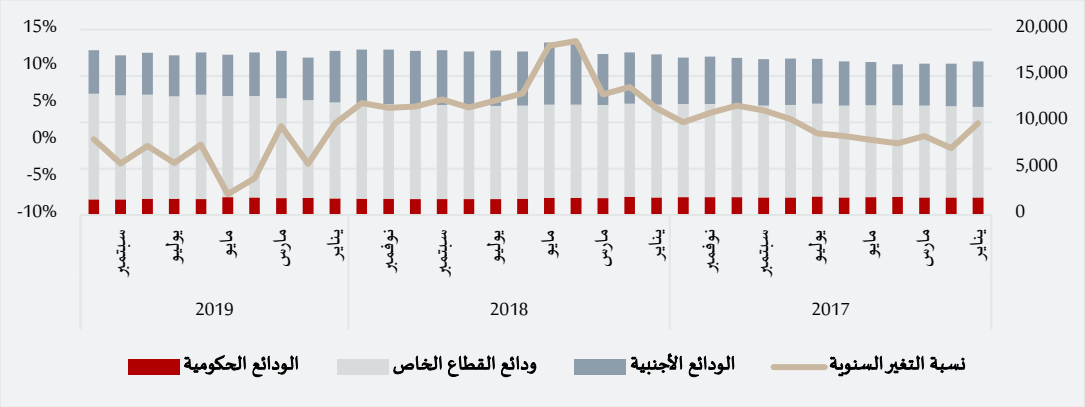

المصدر: مصرف البحرين المركزي

يعتبر مستوى السيولة في الاقتصاد المحلي جيداً بشكل عام، حيث حقق نمواً سنوياً بمقدار 8.4%، استناداً لقيمة عرض النقد (ن3) خلال الربع الثالث، كما حققت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي زيادة سنوية بنسبة 4.9%.

كما استمر متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة للشركات بالانخفاض وهو ما يعكس التزام المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتحفيز النقد، وهو الأمر الذي تبنته أيضا مملكة البحرين، حيث قرر مصرف البحرين المركزي، خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد بواقع 25 نقطة أساس في أواخر شهر أكتوبر، من 2.50% إلى 2.25%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.25% إلى 2.00%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.85% إلى 2.60%. هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.25% إلى 4.00%.

وانخفض متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من قبل بنوك التجزئة للشركات إلى 4.5% في شهر سبتمبر 2019 قبل أن يرتفع إلى 6.4% في أكتوبر 2019، حيث شهدت الأشهر الأخيرة تقلبات – بانخفاض عام – في متوسط أسعار الفائدة على القروض المقدمة للشركات. في حين ظل سعر الفائدة على القروض الشخصية مستقراً نسبياً بحوالي 5.0% بين يوليو وأكتوبر.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

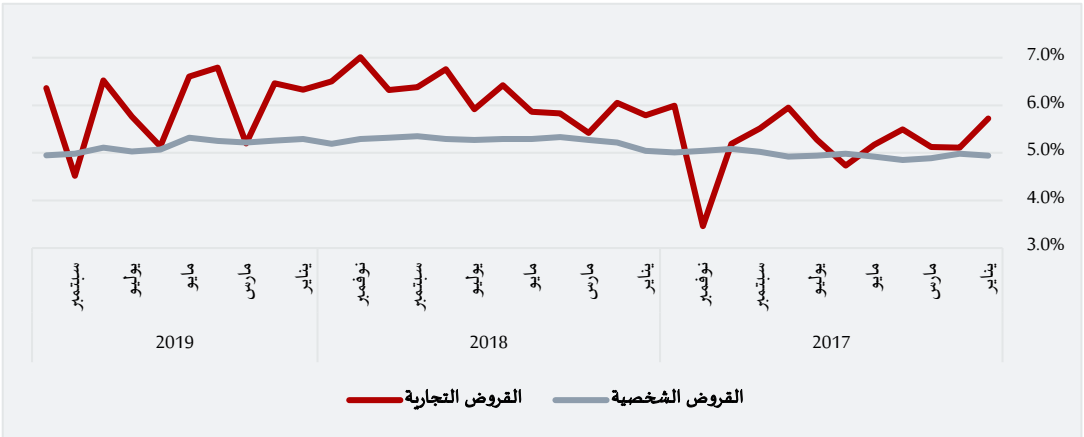

المصدر: مصرف البحرين المركزي

التطورات والأسواق المالية

حافظت بورصة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2019 على المستوى نفسه من الأداء الذي بدأته منذ بداية العام 2019، حيث ارتفع مؤشر البحرين العام (BAX) بنسبة 13.3% مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2018. ومن جهة أخرى فقد انخفض مؤشر البحرين الإسلامي (BII) بنسبة 20.4% خلال نفس الفترة الزمنية. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للبورصة حوالي 9.5 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثالث من عام 2019، بزيادة سنوية بنسبة 16.2%.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

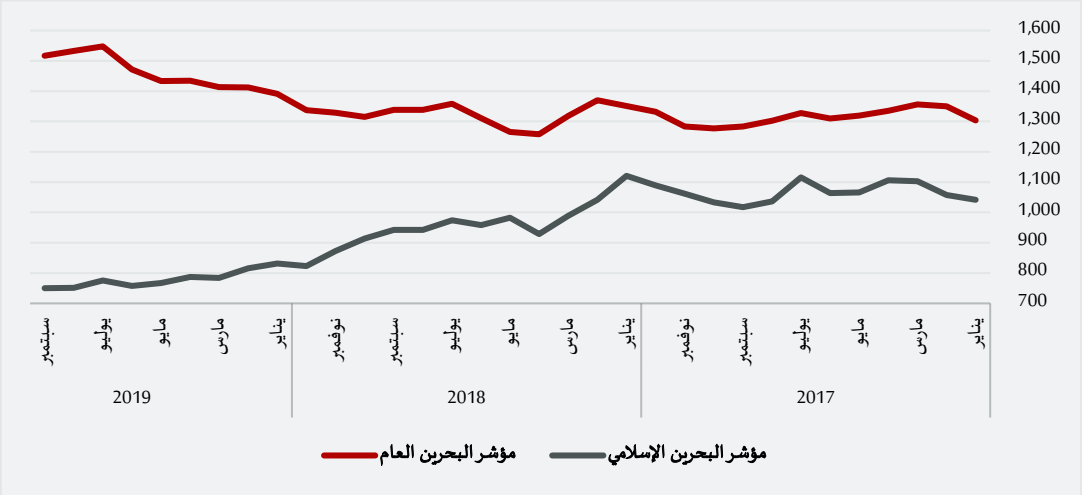

المصدر: بورصة البحرين

وتصدر قطاع المصارف التجارية القطاعات الأخرى من حيث قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات خلال هذا الربع محققاً نمواً وقدره 28.5%، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 24.7%.

أداء القطاعات في مؤشرات بورصة البحرين (الربع الثالث 2019 مقابل الربع الثالث 2018)

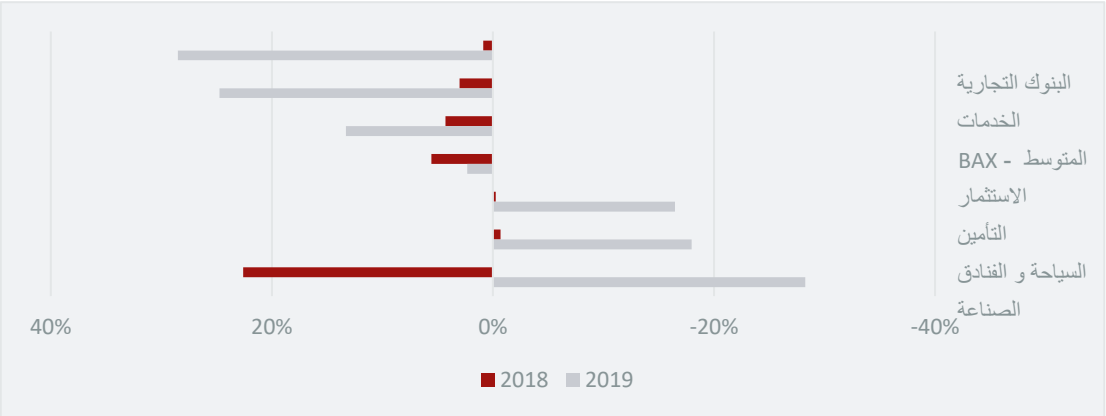

المصدر: بورصة البحرين

قامت حكومة مملكة البحرين في أواخر شهر سبتمبر بطرح سندات مقومة بالدولار الأمريكي تبلغ قيمتها 2 مليار دولار أمريكي، ويشمل الطرح صكوك بقيمة 1 مليار دولار أمريكي مستحقة في عام 2027 مع نسبة عائد 4.5%، بالإضافة إلى سندات تقليدية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي مستحقة في 2021 مع نسبة عائد 5.625%. وتم إصدار السندات

بالتنسيق مع بنك بي إن بي باريبا، وسيتي بنك، وبنك الخليج الدولي، وبنك جي بي مورغان، وبنك البحرين الوطني، وبنك ستاندرد تشارترد.

وبحسب تقييم وكالة ستاندرد اند بورز الصادر في شهر ديسمبر 2019، فقد تحسن التصنيف الائتماني للمملكة من "مستقر" إلى "إيجابي" مؤكدة على التصنيف الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل عند B+\B. وأشادت الوكالة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لخفض العجز في الميزانية العامة من خلال اتباع سياسات لضبط الأوضاع المالية العامة من خلال تدشين برنامج التوازن المالي في أكتوبر من العام 2018.

وأدرج مصرف البحرين المركزي سندات التنمية الحكومية في أوائل شهر نوفمبر 2019 بقيمة 185 مليون دينار بحريني، تُستحق بعد فترة خمس سنوات وبسعر فائدة قدره 4%. كما شهد إصدار مصرف البحرين المركزي من أذونات الخزينة قصيرة الأجل والصكوك انخفاضاً تدريجياً في أسعار الفائدة / الربح مع ارتفاع نسب الاكتتاب.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى (٪) معدل الربح	متوسط السعر (٪)	زيادة (٪) الاكتتاب
18-Sep-19	Sukuk Al Salam No. 221	43	91	2.79	-	301
25-Sep-19	Treasury Bill No. 1774	70	91	2.82	99.293	146
26-Sep-19	Treasury Bill No. 61	100	365	2.87	97.176	151
29-Sep-19	Treasury Bill No. 1775	35	182	2.85	98.579	282
2-Oct-19	Treasury Bill No. 1776	70	91	2.84	99.286	109
9-Oct-19	Treasury Bill No. 1777	70	91	2.83	99.289	143
10-Oct-19	Sukuk Al Ijarah No. 170	26	182	2.86	-	641
16-Oct-19	Sukuk Al Salam No. 222	43	91	2.83	-	308
23-Oct-19	Treasury Bill No. 1778	70	91	2.82	99.292	156
24-Oct-19	Treasury Bill No. 62	100	365	2.82	97.225	177
30-Oct-19	Treasury Bill No. 1779	70	91	2.79	99.3	160
6-Nov-19	Treasury Bill No. 1780	70	91	2.65	99.333	156
7-Nov-19	Sukuk Al Ijarah No. 171	26	182	2.65	-	468
10-Nov-19	Treasury Bill No. 1781	35	182	2.63	98.687	226
13-Nov-19	Treasury Bill No. 1782	70	91	2.59	99.35	121
20-Nov-19	Sukuk Al Salam No. 223	43	91	2.6	-	144
27-Nov-19	Treasury Bill No. 1783	70	91	2.57	99.354	101
28-Nov-19	Treasury Bill No. 63	100	365	2.63	97.409	204
1-Dec-19	Treasury Bills No. 1784	35	182	2.57	98.715	329
4-Dec-19	Treasury Bill No. 1785	70	91	2.58	99.353	-
11-Dec-19	Treasury Bill No. 1786	70	91	2.56	99.356	175
12-Dec-19	Sukuk Al Ijarah No. 172	26	182	2.57	-	297
18-Dec-19	Sukuk Al Salam No. 224	43	91	2.56	-	154
25-Dec-19	Treasury Bill No. 1787	70	91	2.58	99.352	110
26-Dec-19	Treasury Bill No. 64	100	365	2.61	97.429	-
29-Dec-19	Treasury Bill No. 1788	35	182	2.57	98.717	101

مع استمرار الابتكار في مجال التمويل الإسلامي، أطلق مصرف البحرين المركزي في بداية شهر ديسمبر 2019 أداة الوعد المنفرد بالصرف في المستقبل بطريقة قائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تمثل محاولة لتطوير خيارات المعاملات الإسلامية المتاحة لقطاع التمويل الإسلامي. وتوفر الأداة خدمات مشابهة لخدمة صرف العملات الأجنبية الآجلة. وقد تم إعداد الهيكل بالشراكة بين كلاً من السوق المالية الإسلامية الدولية التي يقع مقرها بمملكة البحرين والرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA).

وفي خطوة رئيسية للابتكار في التكنولوجيا المالية "Fin Tech"، أصبح بنك البحرين الوطني في شهر ديسمبر 2019 أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يطلق حلولاً مصرفية مفتوحة، وقد تم تطوير الحلول مع "بوابة ترابط" المتخصصة في التكنولوجيا مالية ومزود حلول البنية التحتية المفتوحة. وتم تصميم التكنولوجيا الحديثة لتمكن العملاء من ربط حساباتهم مع أي بنك في المملكة واطلاع على حساباتهم المالية بشكل موحد.

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمملكة البحرين 10.9 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بزيادة قدرها 1% عن الربع الماضي. وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية والتأمين بنسبة 1.2% إلى ما يعادل 8 مليار دينار بحريني. وشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمواً بنسبة 1% ليصل لقيمة 342 مليون دينار بحريني. وكانت الاستثمارات من دولة الكويت الأكثر نموا خلال الربع بنسبة 1.3% ليصل إجمالي قيمة الاستثمارات إلى 3.6 مليار دينار بحريني. وأتت استثمارات الهند في المركز الثاني بإجمالي بلغ 433.2 مليون دينار بحريني، ويليها المملكة العربية السعودية التي زادت استثماراتها بنسبة 0.8% إلى ما يعادل 2.5 مليار دينار بحريني.

قام بنك السلام بمملكة البحرين بالشراكة مع شركة MSA Capital الصينية بإطلاق صندوق رأس مالي استثماري بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ويهدف لتوفير فرص استثمارية جيدة عبر الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الصينية المتطورة ونماذج الأعمال الصينية المبتكرة لتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيغطي الصندوق العديد من القطاعات بدءاً من التجارة الإلكترونية إلى التكنولوجيا المالية "FinTech"، وبالإضافة إلى أساليب (ممكنات المنظومة) (ecosystem) مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأنظمة اللوجستية والشبكية.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثالث من عام 2019، فقد شهد هذا الفصل استمرار نمو العاملين البحرينيين في القطاع الخاص والذي يمثل 67% من إجمالي العاملين البحرينيين ليصل عددهم إلى 94,997 موظف أي زيادة بنسبة 2% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي. كما ارتفع متوسط الراتب الشهري للموظفين البحرينيين في القطاع الخاص إلى 744 دينار بحريني أي بنسبة 2.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. أما فيما يخص القطاع الحكومي، فقد انخفض عدد الموظفين البحرينيين في الربع الثالث من العام 2019 ليصل إلى 46,064 موظف أي بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما انخفض متوسط الراتب الشهري ليصل إلى 833 دينار بحريني أي بنسبة 7.9%.

نسبة التغيير في أعداد المساهمين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (%)

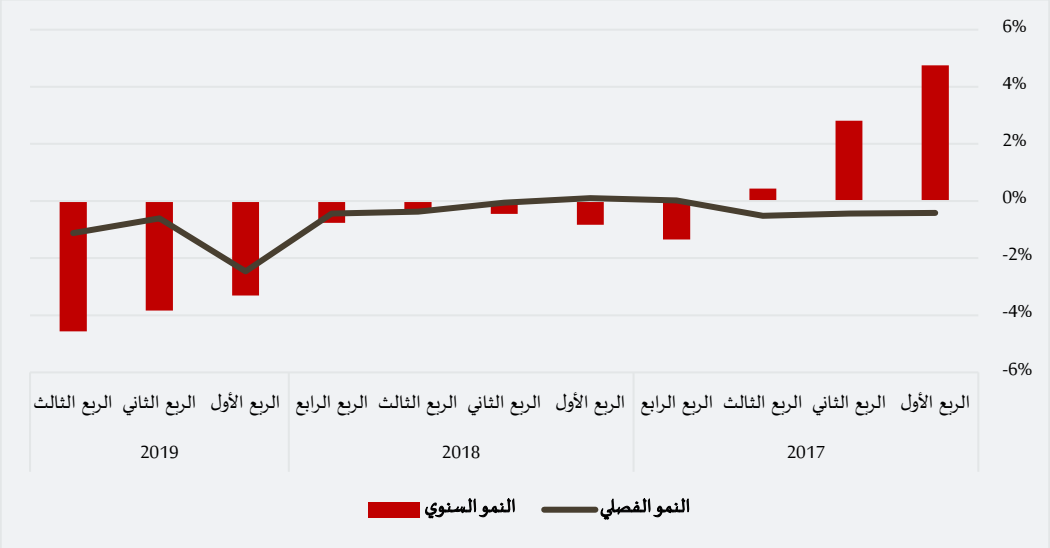

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

بحسب **تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020** الصادر عن البنك الدولي، تم تصنيف مملكة البحرين ضمن قائمة الدول العشر الأولى الأكثر تحسناً مسجلةً أعلى عدد من الإصلاحات في 9 من أصل 10 مؤشرات يقيسها التقرير. وعلى الصعيد العام تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 19 مرتبة لتصبح في المرتبة الـ 43 من أصل 190 دولة، كما جاءت في الترتيب الثاني على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونفذت مملكة البحرين برنامج إصلاحات اقتصادي شامل يتضمن عدد من المبادرات التي ساهمت في تحسن تصنيف المملكة 69 مرتبة في مؤشر إنفاذ العقود، بالإضافة إلى إصلاحات تشمل جوانب المؤشرات الأخرى مثل مؤشر استخراج تراخيص البناء والذي تحسن 40 مرتبة بفضل تدشين نظام "بنايات"، كما تحسن تصنيف مؤشر تسوية حالات الإعسار 33 مرتبة، و18 مرتبة في مؤشر الحصول على الائتمان، و10 مراتب في مؤشر الحصول على الكهرباء، و9 مراتب في مؤشر تسجيل الملكية.

تقدمت مملكة البحرين 5 مراتب لتصنف في المرتبة 45 عالمياً من بين 141 في **تقرير التنافسية العالمي** الصادر عن المنتدى العالمي الاقتصادي، حيث يقيس هذا التقرير الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويغطي التقرير 12 ركيزة موزعة على 4 فئات هي البيئة التمكينية، والأسواق، ورأس المال البشري، والبيئة المحفزة للابتكار. كما تحسن تصنيف المملكة إقليمياً حيث جاءت في الترتيب الرابع على مستوى دول الخليج، وأيضاً في المرتبة الرابعة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المدرجة ضمن التقرير. تحسنت نتائج مملكة البحرين في أكثر من 60 مؤشر من أصل 103 مؤشرات يقيسها التقرير محققة بذلك نتيجة تعد أعلى من المتوسط العالمي.

صنف **تقرير التنمية البشرية للعام 2019** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مملكة البحرين ضمن البلدان التي بلغت مستوى متقدم جداً على صعيد التنمية البشرية، حيث تم ترتيب البلدان وفقاً لدرجة التنمية على أساس متوسط الدخل ومستوى التعليم والصحة. جاءت مملكة البحرين في المرتبة 45 من بين 189 بلداً، كما تبوأت المرتبة الرابعة عربياً. وفيما يتعلق بمؤشر التنمية بين الجنسين سجلت المملكة تحسناً طفيفاً فيه، وتم تصنيف المملكة في المرتبة 47 من بين 162 دولة بمؤشر المساواة بين الجنسين، حيث أظهرت نتائج هذا المؤشر نسبة تحسن من ناحية المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء، كما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

حلت مملكة البحرين في المرتبة الأولى خليجياً **بمؤشر حرية الإنسان 2019** الصادر عن معهد فريزر (Fraser Institute) ومعاهد أبحاث أخرى، حيث يقيس هذا التقرير عدة جوانب تتعلق بالحرية الاقتصادية والحرية الشخصية والتي تقيم مدى تمتع الأفراد بالحريات العامة والتي يشار لها بالحريات المدنية وتشمل حرية التعبير، وحرية الاعتقاد الديني. واحتلت مملكة البحرين المرتبة الرابعة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والجدير بالذكر أن المملكة حصلت على العلامة الكاملة في 6 مؤشرات تتعلق بالحرية الشخصية.

حافظت مملكة البحرين على مركزها المتقدم في **تقرير تطوير التمويل الإسلامي 2019 (Islamic Finance Development Report)** الصادر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالتعاون مع شركة (ريفينتيف) (Refinitiv) وهي المزود لبيانات الأسواق المالية، حيث حلت في المرتبة الثانية عالمياً من بين 131 دولة. كما تم تصنيف

مملكة البحرين في المركز الأول في ثلاث مؤشرات فرعية وهي الخدمات المصرفية الإسلامية، واللوائح وحوكمة الشريعة. كما تم تصنيف المملكة من ضمن أفضل خمس دول أداءً في ثلاثة ركائز وهي الحوكمة (المرتبة الثانية)، والتوعية (المرتبة الثالثة)، والتطوير الكمي (المرتبة الرابعة) وذلك على المستوى العالمي.

بحسب **مؤشر التجارة 20 (Trade 20 Index)** الصادر عن مؤسسة ستاندرد تشارترد، تم تصنيف مملكة البحرين من بين الدول العشرين الأولى من ناحية الإمكانية للنمو التجاري المستقبلي، حيث يقيم هذا التقرير ستة وستون سوقاً على مستوى العالم ويقيس التقدم الذي تحرزه الدول لتطوير إمكاناتها لتحقيق النمو التجاري المستقبلي. والجدير بالذكر أن مملكة البحرين تعد من الدول التي أظهرت تقدماً فيما يتعلق بتنويع مصادر دخلها بعيداً عن القطاع النفطي والتوجه لقطاعات اقتصادية أخرى كقطاع الصناعة والخدمات المالية.

في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي 2019 الصادر عن معهد فريزر(Fraser Institute) والذي يقيس مدى قدرة مواطني الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة من دون عوائق، تم تصنيف مملكة البحرين في المرتبة الثانية من بين 22 دولة. تبوأت مملكة البحرين المرتبة الأولى في مجالين وهما الحصول على عملة قوية ذات مركز سليم، وتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

مستويات الثقة

أظهرت نتائج تقرير مسح مستوى الثقة في الأعمال التجارية للربع الثالث من عام 2019 والصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية توقعات مستقبلية إيجابية أو محايدة بالنسبة إلى الأوضاع الحالية للاقتصاد، حيث أبدى 28.9% من المشمولين في المسح رأيهم بتحسن الأوضاع في الربع الثالث من العام 2019، في حين رأى 52.7% منهم عدم حدوث أي تغيير، و18.3% منهم عبر عن قلقه من تراجع الأوضاع الاقتصادية.

في حين مثلت الآراء حول التوقعات المستقبلية نمطاً مشابها للآراء السابقة، حيث كانت آراء 41.8% من المساهمين إيجابية حول توقعات الربع الرابع من عام 2019، في حان كان 46.6% منهم محايداً، وكانت آراء 11.6% منهم سلبية.

الآراء حول الوضع الحالي للربع الثالث من عام 2019

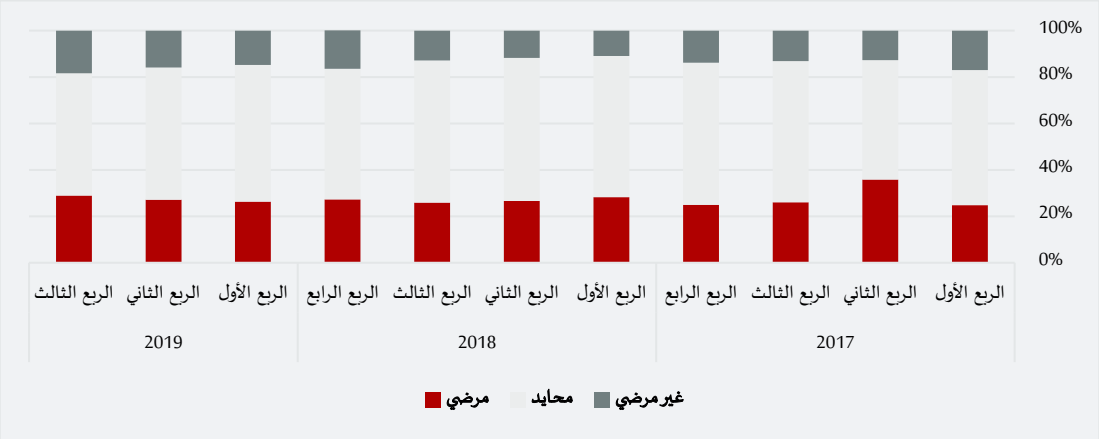

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الآراء حول التوقعات للربع الرابع من عام 2019

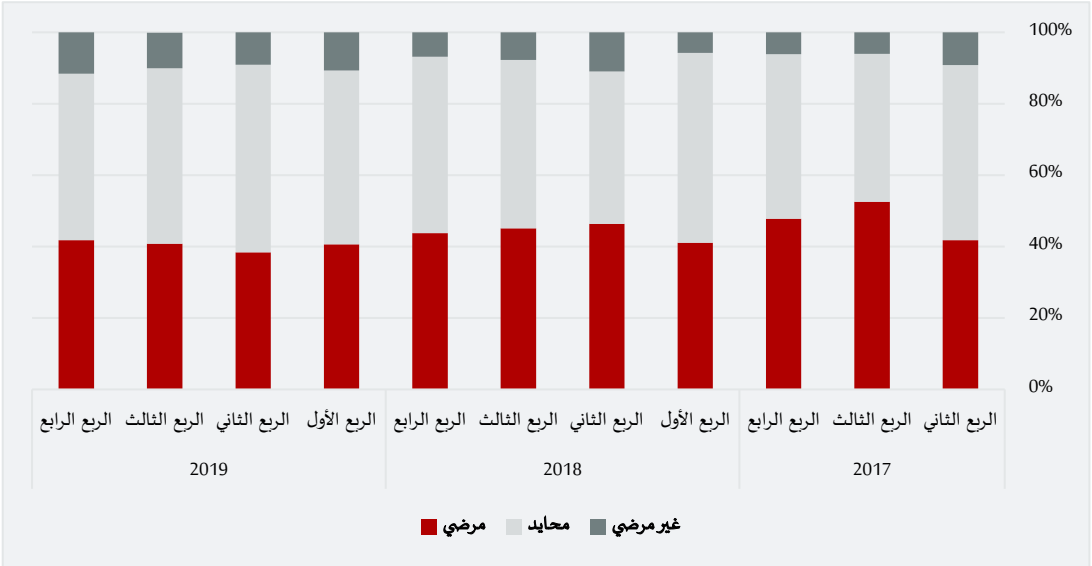

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين- استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh